سلسلة السياسات البيئية

السيادة الغذائية والانتقال العادل في تونس

إيمان لواتي

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي
مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar/

عن الكاتبة
إيمان لواتي متخصصة في الإيكولوجيا السياسية لمنطقة شمال إفريقيا والمنطقة العربية. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم البيئة والتطور، وتقوم بتصميم وتنفيذ البحوث والبرامج التي تربط بين التحديات البيئية المعقدة والواقع السياسي، وتدعم الجهات الفاعلة في المنطقة لتطوير بدائل اجتماعية-بيئية تحويلية. وتركز خبرتها على تطوير استراتيجيات ملموسة لمعالجة قضايا حاسمة مثل تحسين السيادة الغذائية، ومعالجة ندرة المياه الحادة، وتعزيز الانتقال العادل للطاقة، وتحليل التداعيات الاقتصادية للاتفاقيات التجارية، وإقامة اقتصاد تنموي أكثر إنصافًا.

عن هذه الدراسة
هذه الورقة جزء من مشروع "الجسر الأخضر للانتقال البيئي العادل" التابع لمبادرة الإصلاح العربي. هذا المشروع ممول بشكل مشترك من قبل مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط التابع للاتحاد الأوروبي (CSFM) ومملكة السويد من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إخلاء المسؤولية:
إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: المزارع التونسي نفطي نبلي يزرع نبات الكوركوروس أوليتوريوس، الذي تستخدم أوراقه في طهي الملوخية، وهي طبق تقليدي شبيه بالحساء في تونس. قابس، تونس - آب/أغسطس 2017.
© سيباستيان كاستيلييه / شاترستوك

تشرين الأول/أكتوبر 2025

تم إعداد هذه الورقة بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط
Funded by the European Union

السويد Sverige

المحتويات

1. مقدمة 5

2. المفاهيم والمنهجية 5

3. تحليل النظام الغذائي الزراعي في تونس 6

1.3. المزارع والعمال الزراعيون في تونس: حقائق أساسية 6

2.3. رسم خريطة لهيكل الحوكمة الزراعية الوطنية 6

4. تكاليف ونقاط ضعف السياسات الزراعية في تونس 8

1.4. من الحقول إلى الأسواق الخارجية: الوعد المكسور للانفتاح 8

2.4. فخ الأمن الغذائي 9

3.4. الضغوط المناخية على الزراعة 10

4.4. تهميش صغار المزارعين 11

5.4. ارتفاع معدلات الفقر في الريف 12

5. التوصيات: السيادة الغذائية كبديل 13

1.5. تعريف السيادة الغذائية في السياق التونسي 13

2.5. تعريف صغار المزارعين 14

3.5. الزراعة الإيكولوجية كركيزة عملية للسيادة الغذائية 15

4.5. الدعوة إلى تحالف من أجل السيادة الغذائية 16

المراجع 19

1. مقدمة

كانت الثورة التونسية عام 2011 نتيجة عقود من عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي. ففاقم التوزيع غير المتكافئ للثروة – إلى جانب السياسات النيوليبرالية وبرامج التقشف التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية – عدم الاستقرار، وأدى إلى اضطرابات اجتماعية. كان إفقار الفلاحين والطبقة العاملة، إلى جانب الإصلاحات الزراعية الخاطئة التي رفعت أسعار العديد من المواد الغذائية، وتهميش المناطق الداخلية من البلاد، من الأسباب الرئيسية لعدم رضا جزء كبير من المجتمع عن نظام زين العابدين بن علي.[2,1] كان السبب الكامن وراء هذه الأزمة هو سياسات النظام الزراعية التي فضلت الزراعة واسعة النطاق على الزراعة الصغيرة، وانخرطت في ممارسات مصادرة الأراضي. في الواقع، كان إحباط الفقراء الريفيين في تونس هو ما أشعل فتيل الانتفاضات التي بدأت أولاً في محافظة سيدي بوزيد الزراعية المهيمنة على المنطقة، ثم انتشرت عبر المحافظات الريفية قبل أن تصل إلى المدن وأخيراً العاصمة. يُبرز هذا المسار أن المطالب بالحريات السياسية كانت عاملاً مهماً، لكن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً المتعلقة بالمناطق الريفية، كانت السبب الرئيسي وراء الاضطرابات.[3]

مع ذلك، في فترة ما بعد الثورة، هيمنت المخاوف السياسية وقضايا الهوية على الخطاب والسياسات، ما طغى على الأبعاد الزراعية والريفية التي أدت إلى اندلاع الثورة الأولى. ولم تتناول أي سياسة حكومية أو برامج أي حزب سياسي القضايا الزراعية والريفية بشكلٍ شامل، كما يتضح من استمرار تطبيق نماذج مستوردة للتنمية الزراعية.[4] في المقابل، يزداد إدراك منظمات المجتمع المدني والباحثين التقدميين والنقابيين بأهمية الزراعة في تنفيذ سياسات التنمية؛ فهم يميلون بشكلٍ متزايد نحو الحركة الدولية حول حقوق سكان المناطق الريفية، والقضايا المناخية والتحول البيئي المستدام.

يساهم هذا التقرير في هذا المجال عبر تعميق النقاش حول كيفية تحقيق السيادة الغذائية في السياق التونسي. وتطرح الدراسة السؤال الآتي: كيف يمكن لتونس مواجهة التحديات المترابطة لتغير المناخ والعولمة والحكم الوطني لتحويل نظامها الزراعي الغذائي إلى نظام أكثر استدامة وعدالة؟ ويقدم التقرير دراسة أصلية للنظم الغذائية التونسية وتحليلات شاملة لأطر الحوكمة والسياسات الحالية. كما يسلط الضوء بشكلٍ عام على المساهمات الحاسمة للنقابات والنشطاء والمجتمع المدني التي لم تُستكشف حتى الآن. يكشف هذا النهج عن فرص وتحديات فريدة لتنفيذ السيادة الغذائية في تونس، ويُبرز المجالات المبتكرة لتغيير السياسات التي يمكن أن تساهم في بناء نظام غذائي زراعي مستدام وشامل لتونس، خصوصاً في ظل تفاقم أزمة المناخ.

2. المفاهيم والمنهجية

عند تطبيقه على النظام الزراعي الغذائي، يشير مفهوم الانتقال العادل إلى التحول نحو نظام غذائي أكثر استدامة، وعدالةً، ومشاركة، ومرونة. وجرى تصوره للمرة الأولى في سياق أزمات المناخ العالمية. ويشير الانتقال العادل في سياق الغذاء إلى التحول نحو ممارسات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضمان توزيع الفوائد بين الفئات المهمشة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومن منظور الانتقال العادل، يجب أن يتبنى النظام الزراعي الغذائي ما يأتي: أشكال مستدامة من الزراعة تقلل من البصمة البيئية لإنتاج الغذاء؛ ونموذج حوكمة يضمن المشاركة عبر مساحات وآليات صنع قرار شاملة؛ وإنشاء تبادل تجاري مستدام وعادل.

تدافع الحركات الاجتماعية العابرة للحدود مثل (La Via Campesina, LVC) عن هذا النوع من التغيير الجذري، مطالبةً بإعطاء النظم الغذائية الأولوية للشواغل الاجتماعية والثقافية والسياسية – بما فيها علاقات القوة والحكم الديمقراطي – على التعديلات التقنية البحتة مثل الزراعة عالية الإنتاجية المُعتمدة على الكائنات المعدلة وراثيًا والري على نطاقٍ واسع والآلات المتطورة والمدخلات الكيميائية. وفقًا لتعريف (LVC)، السيادة الغذائية هي إطار شامل يتجاوز مجرد إنتاج الغذاء ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية لتحقيق تحول جوهري في النظم الغذائية يضع حقوق واحتياجات الناس والمجتمعات فوق مصالح الشركات والأسواق العابرة للحدود. وتعد السيادة الغذائية، كما تحددها (LVC)، إطاراً تحليلياً مناسباً لفهم الصراعات الراهنة، مع اقتراح رؤية جديدة للتحول العادل للنظم الغذائية، لا سيما في المنطقة العربية.

تستند نتائج هذا التقرير إلى نهج مختلط يجمع بين: مراجعة شاملة للأدبيات الأولية والثانوية حول النظام الغذائي الزراعي في تونس؛ وتحليل متعمق لنظام الحوكمة والسياسات الزراعية؛ وبيانات نوعية جُمعت من خلال مقابلات رسمية وغير رسمية مع أصحاب المصلحة، فضلاً عن حلقات النقاش.

أُجريت سبع مقابلات رسمية خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 عبر الإنترنت وحضورياً، بهدف التوصل إلى وجهات نظر حول السياسات الزراعية التونسية وتأثيراتها،

1 Radl, Sascha. Structural Adjustment in Tunisia: The Crisis of Neoliberalism and the "Gafsa Riots" of 2008, In: Gisela Baumgratz, Khaled Chaabane, Werner Ruf and Wilfried Telkämper: The Impact of the European Union's Neoliberal Agenda on the North African Countries, Peter Lang, 2017.

2 Gana, A. "The rural and agricultural roots of the Tunisian Revolution: When food security matters", International Journal of Sociology of Agriculture and Food 19, no. 2 (2012) (Gana, "The rural and agricultural roots", 2012).

3 Elloumi, M. Tunisie: agriculture le développement compromis, Editions Nirvana, 2018 (Elloumi, Tunisie, 2012).

4 Elloumi, Tunisie, 2012.

خصوصاً على صغار المزارعين. وكان الهدف توثيق وجهات النظر المختلفة والسرديات والتفاعلات المختلفة بين الفاعلين الرئيسيين، لإجراء حوار أكثر شموليةً حول إنشاء نظام غذائي زراعي مستدام.

لاستكمال المقابلات، عقدت المؤلفة وباحثون آخرون وموظفون من «مبادرة الإصلاح العربي» جلستين نقاشيتين للتحقّق من صحة البيانات. جرت الجلسة الأولى («مجموعة المزارعين») في 8 نيسان/أبريل 2025 في القيروان، وهي منطقة زراعية مهمة. واستهدفت هذه الجلسة بشكلٍ خاص صغار المزارعين والنقابات المحلية والجمعيات التعاونية للخدمات الزراعية المتبادلة (SMSAs) ومجموعات التنمية الزراعية (GDAs)، والفاعلين المحليين في المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية. وعُقدت الجلسة الثانية («مجموعة المجتمع المدني») في 18 نيسان/أبريل 2025 في تونس، بمشاركة المجتمع المدني على المستوى الوطني، والباحثين ووسائل الإعلام والنقابات. حضر كل جلسة نقاش نحو 20 شخصًا. وفي كلا الحدثين، عُرضت النتائج الأولية، ويُسرت نقاشات نقدية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. واستُخدمت تقنية أخذ العينات المتسلسلة لاختيار المشاركين، مستفيدين من شبكة المؤلفة لضمان إدراج أصوات متنوعة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنقابات والحكومة ووسائل الإعلام. ودُمجت الملاحظات والتوصيات والمحاور الرئيسية من كلا الجلستين والمقابلات بشكلٍ كامل في هذا التقرير.

3. تحليل النظام الغذائي الزراعي في تونس

1.3. المزارع والعمال الزراعيون في تونس: حقائق أساسية

تتميز الزراعة التونسية بتنوع نماذج الإنتاج التي تنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية من المزارع:

- مزارع الكفاف: تنتج دخلاً أدنى، سواء نقداً أو عيناً، لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، ويُستكمل هذا الدخل غالباً بمصادر دخل خارجية غير مضمونة.
- المزارع العائلية: توفر فرص عملٍ ودخلاً منتظماً لبعض أفراد القوة العاملة الأسرية؛ وترتبط عمليات المزرعة بالهيكل الأسري وتطلعاته، ومن ضمنها أنماط الإنتاج والاستهلاك المترابطة.
- مزارع أصحاب العمل: تستند إلى نموذج المزرعة العائلية، لكنها تتميز باعتمادها الأكبر على العمال من خارج الأسرة وزيادة المدخلات الرأسمالية التي تأتي في المقام الأول من الأسرة.
- المزارع الرأسمالية أو الريادية: هي مشاريع زراعية ربحية تشمل الشركات المملوكة للدولة والمزارع الخاصة الكبيرة؛ وهي شائعة في قطاعات تربية الماشية وزراعة الفاكهة وتربية الأحياء المائية.[5]

يُقسم المزارعون التونسيون تقليديًا إلى ثلاث فئات بناءً على حجم الأراضي التي يمتلكونها:

- المزارعون الصغار الذين يمتلكون أقل من 5 هكتارات، ويمثلون 54 في المئة من المزارعين.
- المزارعون صغيرو ومتوسطو الحجم الذين يمتلكون بين 5 و10 هكتارات، ويشكلون 75 في المئة من المزارعين ويملكون مجتمعين نحو 25 في المئة من الأراضي الزراعية.[6]
- المزارع الكبيرة التي تمتلك أكثر من 50 هكتارًا، تمثل 3 في المئة فقط من المزارعين، لكنها تملك 34 في المئة من الأراضي الزراعية.

وبالتالي، يتميز القطاع الزراعي التونسي بنسبة كبيرة من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوزيع غير متوازن لملكية الأراضي بين المزارع ذات الأحجام المختلفة.

تعد العاملات الزراعيات غير مرئيات، ولا تتوفر سوى بيانات قليلة عنهن. حتى عام 2017، كان يوجد 44 ألف مزارعة فقط مقارنةً بـ 438 ألف مزارع، أي 8 في المئة من إجمالي السكان الزراعيين. وتشكل العاملات الزراعيات 70 في المئة من القوة العاملة في المزارع الصغيرة، فيركزن بشكلٍ رئيسي على تربية الماشية وإعداد الطعام، والحرف اليدوية، وإدارة مسؤوليات المنزل، ورعاية الأطفال. على الرغم من مساهمتهن بنحو 80 في المئة من الإنتاج الزراعي، تدير النساء 6.7 في المئة فقط من المزارع ويمتلكن 5.6 في المئة فقط من الأراضي، بسبب قوانين وتقاليد الميراث الأبوية. وتكسب العاملات الزراعيات أقل من نظرائهن الذكور: 33 في المئة فقط منهن مشمولات في الضمان الاجتماعي، و10 في المئة فقط من النساء الريفيات يحصلن على رعاية صحية مجانية. علاوة على ذلك، تحصل العاملات الزراعيات والنساء الريفيات على وصول محدود إلى التدريب، ويمثلن نسبة ضئيلة للغاية في المنظمات الزراعية.[7]

2.3. رسم خريطة لهيكل الحوكمة الزراعية الوطنية

تُدير القطاع الزراعي في تونس مركزياً «وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري» (MARHP) التي تشرف على جميع

5 Elloumi, Tunisie, 2012, p.19.

6 Jouili, M. Olive Oil and Water: Moving towards sustainable agricultural trade between the EU and Tunisia, in Examining agricultural trade between the EU and North Africa in times of crisis. Issue Brief n°1, Transnational Institution, 2023 (Jouili, Olive Oil and Water, 2023).

7 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

الجوانب من صياغة السياسات والتشريعات إلى إدارة الموارد والدعم المؤسسي. وتدير هذه الوزارة الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تعزيز المؤسسات الزراعية وتوجيه الإصلاحات الزراعية ودعم الجمعيات المهنية وإدارة التنمية الزراعية الإقليمية. فضلاً عن دورها الإداري، تتحكم هذه الوزارة في العمليات التجارية الاستراتيجية عبر كيانات مثل ديوان الحبوب لجمع الحبوب واستيرادها، والديوان الوطني للزيت لتصدير زيت الزيتون واستيراد الزيوت الأخرى. كما تنسق بشكلٍ وثيق مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات بشأن احتكارات الواردات مثل الأرز والسكر.

على الصعيد المحلي، تعمل هذه الوزارة عبر مفوضيات إقليمية للتنمية الزراعية، وتركز على الحفاظ على الموارد ونشر التقنيات الزراعية وتشجيع الإنتاج. وتدير وكالة الإرشاد والتدريب الزراعي، تحت إشراف الوزارة وبالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإرشاد الزراعي والتدريب المهني للعمال على نطاق وطني.

تُطوّر البحوث الزراعية من خلال الجهود التعاونية بين المؤسسات البحثية والتعليم العالي والمنتجين التي تيسرها هيئات مثل «مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي». ويوفر المرصد الوطني للزراعة، وهو مؤسسة معلوماتية مستقلة تابعة للوزارة، بيانات وتحليلات مهمة لتوجيه عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي لأصحاب المصلحة.

أخيرًا، تدعم الوزارة القطاع الزراعي الخاص بشكل مباشر عبر إشرافها على «وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية» التابعة للدولة التي تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة والصيد البحري والخدمات ذات الصلة عبر تسهيل الشراكات الدولية وتقديم الحوافز والمساعدة في تطوير المشاريع والتدريب على ريادة الأعمال.

وبالتالي، يكون هيكل الحوكمة الزراعية التونسية وعملية صنع القرار مركزياً وتصاعدياً حول الوزارة (MARHP). فتصاغ المبادرات والتوجيهات والقرارات من قبل الوزارة وأدواتها المؤسسية المذكورة أعلاه. حتى في حال استشارة اللجان المحلية، تبقى هناك تساؤلات حول مستوى مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني.

تشارك المنظمات الزراعية المهنية، مثل «الشركات التعاونيّة للخدمات الفلاحيّة» (SMSAs) والمجموعات التنموية الزراعية (GDAs)، في هيكل الحوكمة الزراعية. فـ«الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية» هي تعاونيات خاصة تُنشأ لتقديم الخدمات الأساسية للمزارعين، بينما تعد المجموعات التنموية الزراعية هيئات رئيسية في الإدارة الجماعية للموارد والوصول إلى المياه في المناطق الريفية. وفي حين لا يستبعد هيكل الشركات التعاونية دوراً تجارياً، فإن القانون يمنع المجموعات التنموية الزراعية من ممارسة أي أنشطة تجارية. ومع ذلك، تعاني الشركات التعاونية البيروقراطية والاعتماد المفرط على القطاعات والتركيز الإقليمي ونقص الأعضاء ومشاكل مالية وقصوراً في الإدارة. كما تتعرض المجموعات التنموية للتقويض بسبب القيود الإدارية ونقص الدعم الحكومي والديون والتلاعب السياسي التاريخي التي تتفاقم بسبب الفساد ونقص الخبرة التقنية.[8,9]

ضمن هذه الهيكلية الإدارية للحوكمة، يمثل المزارعون بشكلٍ أساسي اتحاد مركزي ومهيمن، هو اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي (UTAP) الذي يتلقى تمويلاً كبيراً من الدولة ويضم أكبر عدد من الأعضاء بين جميع اتحادات الزراعة. لكن تأثير الاتحاد (UTAP) لا يعكس مشاركة حقيقية من الأعضاء، بل يعزى جزئياً إلى دوره في منح المزارعين إمكانية الحصول على الإعانات والقروض الحكومية.[10] في الواقع، للحصول على هذه الإعانات، يجب أن يحمل المزارعون التونسيون اللقب المهني «مزارع» الذي يمنحه الاتحاد حصريًا. ووفقًا لهذا الاتحاد، فإن وضعه كهيئة تمثيلية وحيدة للمهنة الزراعية يسمح له بتنظيم المزارعين والاستفادة من قوته التفاوضية القوية في دوائر صنع القرار للحصول على مزايا للمزارعين.[11] ويسعى جاهداً لضمان حقوق المزارعين، بما فيها الوصول إلى المدخلات والأراضي وأسعار البيع العادلة والدخل المستقر، وتحسين الربحية خصوصاً بالنسبة إلى المزارعين الصغار.[12]

ومع ذلك، فإن قوة هذا الاتحاد لا تكمن فقط في دوره في وضع المعايير، بل أيضاً في دوره الريادي في صياغة السياسات. أولاً، يوفر الاتحاد رابطاً شبه فريد بين المزارعين التونسيين والوزارات الرئيسية، لا سيما وزارات الزراعة والتجارة والصناعة، التي تستشيره بانتظام أثناء صياغة السياسات لضمان تنفيذها بشكل أكثر سلاسة وحصولها على تأييد المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاتحاد دوراً رقابياً، بالاعتماد على فروعه الإقليمية للمراقبة السريعة والممثلة، ثم ينقل تحديات المزارعين إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري واقتراح الحلول المناسبة. على الرغم من اتخاذ الوزارة أحياناً قرارات أحادية الجانب تؤثر سلباً على المزارعين، إلا أن الاتحاد يزعم أنه يسعى بشكلٍ منهجي، عبر الاتصالات والتدخلات الرسمية، للتأثير على هذه القرارات وضمان إدماج أصوات المزارعين واحتياجاتهم في العملية السياسية والحد من الآثار السلبية للقرارات المركزية. من خلال وصوله إلى جميع دوائر صنع القرار، وبغض النظر عن قدرته على اقتراح السياسات، لا يواجه الاتحاد منافسين لدوره الاحتكاري. وكان ظهور الاتحاد عام 2012 خطوة نحو تعزيز التعددية النقابية، لكنه فشل في إنهاء احتكار الاتحاد.[13]

8 Ben Kahla, K., S. Makhlouf and A. Souissi. Revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2017 (Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017).

9 المشاركون في جلسة النقاش "Farmers Group"، اتصال شخصي، 4 نيسان/أبريل 2025. ("Farmers Group," 2025)

10 "Farmers Group", 2025.

11 ممثل UTAP، اتصال شخصي، 9 أيار/مايو 2025، (ممثل UTAP)

12 ممثل UTAP.

13 Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017.

على الرغم من قوة الاتحاد، فإن عمل النقابات الزراعية في تونس يعوقه تجزئة مجموعات المزارعين، محدودية الموارد، وتعدد المصالح، بل وتضاربها أحياناً.[14] في الواقع، ووفقًا للاتحاد فإن مدى دمج مقترحاته في سياسة الدولة يرتبط مباشرةً بقوة تفاوضه وإقناعه وصلابة الدراسات والحجج الداعمة له. ومع ذلك، فإن قدرته على بذل مثل هذه الجهود الشاملة في جميع القضايا محدودة بسبب القيود المتعلقة بالموارد.[15]

لعب النشطاء والمنظمات غير الحكومية التونسية أيضًا دورًا مهمًا في هيكل الحوكمة الزراعية الوطنية منذ ثورة 2011.[16] وعلى الرغم من عدم توفر إحصاء رسمي للمنظمات العاملة في مجال السيادة الغذائية في تونس، يمكن تصنيف مشاركة المجتمع المدني في هذا المجال بشكل عام. فيوجد مجموعة أساسية تضم نحو خمس منظمات تُعرّف صراحةً السيادة الغذائية كجزءٍ أساسي من مهمتها؛ ويعد المرصد للسيادة الغذائية والبيئة من الأمثلة البارزة على ذلك. وتعمل مجموعة أخرى تضم من 20 إلى 40 منظمة بمهام تتداخل بشكلٍ كبير مع مبادئ السيادة الغذائية، وتركز على مجالات مثل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وحماية البيئة وحقوق المزارعين، والنظم الغذائية المحلية. وتراوح مساهماتها بين الدعوة وحملات التوعية حول الممارسات المستدامة والسيادة الغذائية والأمن الغذائي، والتدخلات المجتمعية الشعبية لتنمية المجتمعات المحلية التي تمكّن المزارعين المهمشين، مثل العاملات الزراعيات. كما تلعب دوراً حيوياً في الدعوة إلى اتباع نُهج زراعية مستدامة وأساليب حفظ الموارد، بل تستكمل أحياناً إجراءات الدولة عبر تقديم خدمات ومعلومات أساسية، لا سيما في المناطق حيث موارد الدولة محدودة. كما أصبحت مؤثرة للغاية في صياغة السياسات الزراعية، ما يساهم في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.[17]

4. تكاليف ونقاط ضعف السياسات الزراعية في تونس

1.4. من الحقول إلى الأسواق الخارجية: الوعد المكسور للانفتاح

تعد الحوكمة والسياسات الزراعية التونسية نتيجة لمسار سياسي وتاريخي تدريجي يمكن تقسيمه إلى خمس مراحل.[18،19]

تميزت المرحلة الأولى بسياسات التأميم وعودة الأرستقراطية الزراعية الوطنية في السنوات الأولى من استقلال تونس (1956-1961). وركزت الحكومة على «تونسة» الزراعة بعد الاستقلال، فنقلت ملكية الأراضي من المستعمرين إلى المزارعين التونسيين، فظهرت طبقة جديدة من ملاك الأراضي. وأُعيد إصلاح أنظمة حيازة الأراضي مثل نظام الحبوس لصالح الخصخصة، وشهدت تونس صعود برجوازية مالكة للأراضي إلى جانب الزراعة التقليدية.[20]

تلت هذه الفترة مرحلة من رأسمالية الدولة (1961-1969) التي أطلقت دور القطاع الزراعي في التنمية الوطنية. تولت الدولة دورها المركزي واستُخدمت الزراعة لتوليد فائض للاستثمار الحكومي في التنمية الاقتصادية، بهدف التصنيع والتحديث. وصادرت الحكومة الأراضي من صغار المزارعين لإنشاء تعاونيات تديرها الدولة. بحلول عام 1969، غطت 700 تعاونية نحو 600 ألف هكتار. وساهم صغار المزارعين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات، بنحو ثلث هذه الأراضي، بينما جاءت البقية من الأراضي المملوكة للدولة. ولم يشارك كبار ملاك الأراضي إلى حدٍ كبير. عبر تحويل صغار المزارعين إلى عمال برواتب وفرض أسعار منخفضة على المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج، همشت الدولة المزارعين التعاونيين. وأدى نموذج «التعاون القسري» إلى تمرد وتخريب من المنتجين، بينما اكتسبت الطبقة الإدارية السلطة والامتيازات؛ وتم التخلي عن النموذج في نهاية المطاف.[21]

14 Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017.

15 ممثل UTAP.

16 ممثل UTAP.

17 NGO representative, personal communication, April 21, 2025 (NGO representative, 2025).

18 Elloumi, M. Tunisie, 2018, pp.4262-.

19 Agrebi, N. and M.J. Abderrazak. Renforcer la sécurité alimentaire de la Tunisie en 20222023-, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2022.

20 Habous, or "endowment", is a traditional religious institution in which the owner of a plot of land or property irrevocably dedicates it to a charitable or public interest use (public habous) or for the benefit of needy members of his family.

21 هيثم قاسمي. قراءة نقدية للتجربة التعاضدية في تونس، انحياز، 14 أيار/مايو 2023.

تلا ذلك عقد صعب للقطاع الزراعي (1970-1982) مع تحول تونس نحو اقتصاد ليبرالي. ركّز على الاندماج في سوق العمل الدولي عبر الأجور المنخفضة على حساب القطاع الزراعي. وكان الدور الأساسي للزراعة هو توفير غذاء منخفض التكلفة للقوة العاملة الرخيصة الجديدة للانخراط في السوق العالمية. واعتُمد نموذج «الثورة الخضراء» للزراعة الصناعية لتعزيز إنتاج الحبوب. وازداد استغلال الأراضي من خلال زراعة المحاصيل التجارية، مثل العنب (للنبيذ) والحمضيات، مدفوعًا بالطلب في الأسواق، خصوصاً في أوروبا. فأصبحت الزراعة الأحادية هي السائدة، متجاهلة النظم البيئية المحلية والممارسات الثقافية. وانتقلت الزراعة من نموذج الاكتفاء الذاتي إلى نموذج تعديل الميزان التجاري، مع تصدر زيت الزيتون الصادرات، يليها التمر والحمضيات.

على الفور، شهد القطاع الزراعي مرحلة ازدهار، وإن لم تدم طويلاً (1982-1990). استثمرت الدولة بشكلٍ كبير في الزراعة والمناطق الريفية، وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية مع الحفاظ على دعم مدخلات الإنتاج. وأُنشئت وكالات تنمية محلية، ومُوّلت برامج تنمية ريفية متكاملة.

في أواخر عام 1983، نفذت الحكومة التونسية، تحت ضغط من صندوق النقد الدولي، برنامج التكيف الهيكلي. وكان أحد أركان هذا البرنامج إنهاء الدعم الحكومي للأغذية الأساسية. ونُفذت هذه السياسة في 29 كانون الأول/ديسمبر 1983، عندما توقفت الحكومة عن دعم القمح والسميد. وكنتيجة مباشرة لذلك، تضاعف سعر الخبز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى أكثر من الضعف، ما أثر بشدة على التونسيين الفقراء الذين يعتمدون على هذه المواد في جزء كبير من غذائهم. وفي نهاية المطاف، أدى نقص الاستثمار وسياسات الأسعار إلى استياء المزارعين واضطرابات اجتماعية في «ثورات الخبز» عام 1984.

في الثمانينيات والتسعينيات، دفعت منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية وبرنامج التكيف الهيكلي بسياسات تحرير التجارة التي أثرت سلبًا على النظام الغذائي الزراعي التونسي.[22] وعلى الرغم من أن السياسات الليبرالية قلصت النقص في بعض الأحيان وعززت الإنتاج المحلي، إلا أن هناك قيودًا كبيرة قائمة.[23] تُظهر تقييمات تنفيذ برنامج التكيف أن معدل نمو الإنتاج الزراعي كان أبطأ من معدل نمو الاقتصاد التونسي ككل، ما يشير إلى أن الإصلاحات لم تُحسّن بالضرورة الأداء الزراعي.[24] أدت إصلاحات سياسة الأسعار وتقليص الدعم إلى تحديد أسعار غير مواتية لمعظم المنتجات الزراعية. حتى وإن ارتفعت الأسعار الاسمية، انخفضت الأسعار الحقيقية، ما قلّص دخل المزارعين. أدت زيادة تكاليف المدخلات بسبب إلغاء الدعم إلى ضغوط تضخمية عكسية على الأسعار، ما همّش صغار المزارعين العائليين عبر الحد من وصولهم إلى الموارد، وزيادة تعرضهم للصدمات الاقتصادية، وتقليل قدرتهم التنافسية الإجمالية. عززت هذه الآثار المنافسة غير المتكافئة مع البلدان المتقدمة، وزادت الاعتماد على استيراد الغذاء.[25]

كما تأثرت السياسات الزراعية في تونس بالفساد والمحسوبية. ففي ظل حكم الرئيس بن علي، مُنح الموالون للنظام الاحتكارات التصديرية الزراعية والوصول إلى الأراضي الأكثر خصوبة. وتعزز دور الوسطاء والمؤسسات الزراعية الكبيرة والشركات العاملة في قطاع الأغذية على حساب المزارع الصغيرة.[26] واستُغلت الموارد المائية بشكلٍ مفرط، فحُفرت آبار عميقة لتزويد المزارع الكبيرة الموالية للنظام وقطاعي السياحة والصناعة بالمياه.[27] ويعني استمرار التمثيل الناقص للمزارعين بسبب قوتهم السياسية المحدودة وعجز الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن التأثير في المجال السياسي، أن الرقابة الحكومية على الأسعار والإعانات (مثل قطاع الحبوب) تُفيد المستهلكين والمطاحن بشكلٍ غير متناسب، بينما يحصل المزارعون على أدنى حصة من الأرباح.[28]

2.4. فخ الأمن الغذائي

يؤكد مفهوم الأمن الغذائي، كما حددته منظمة الأغذية والزراعة عام 1996، على الوصول الشامل إلى غذاء صحي ومغذٍ وكافٍ. ومع ذلك، فإن التفسيرات الليبرالية تختزل الأمن الغذائي إلى مجرد توازن بين العرض والطلب ومنطق الميزة النسبية الذي يفضل التجارة على سياسات الاكتفاء الذاتي. وتروج المؤسسات الدولية لسياسات الاستيراد باعتبارها أكثر فعالية على صعيد الكلفة، وقادرة على التخفيف من أخطار النقص الناجم عن تغير المناخ، بينما تنتقد الاكتفاء الذاتي باعتباره غير فعال اقتصادياً.

وطبقت تونس النهج القائم على التجارة في مجال الأمن الغذائي. وركزت السياسات على تعزيز الرفاه الاقتصادي لكبار ملاك الأراضي وتخصيص الموارد لتطوير أراضٍ جديدة على أساس افتراض أن تحسين الصادرات الزراعية سيوفر دخلاً كافياً لاستيراد المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، من دون التسبب في عجز تجاري. ثم أصبحت بساتين الزيتون على الساحل الشرقي أكثر كثافةً وتركزت في أيدي عدد متزايد من الملاك القلائل؛ بينما تغطي حدائق الخضروات والفواكه المناطق الداخلية والسهول الوسطى؛ وتهيمن المنشآت الكبيرة على معالجة الزيتون. ولم تستثمر الدولة

22 Jouili, M. Ajustement structurel, mondialisation et agriculture familiale en Tunisie, Thèse de doctorat en économie, Université De Montpellier 1, Montpellier, 2008 (Jouili, Ajustement structurel, 2008).

23 Jouili, Ajustement structurel, 2008.

24 Economic Brief, Distortions to Agricultural Policy Incentives in Tunisia, African Development Bank Group, 2012.

25 African Development Bank Group, Economic Brief, 2012.

26 Jouili, Ajustement structurel, 2008.

27 Altaeb, M. and A. Chibani. Local Roots: Indigenous Seeds and Tunisian Food Security, The Tahrir Institute for Middle East Policy, 2023.

28 Elloumi, Tunisie, 2018, pp.4262-.

سوى القليل في صغار المزارعين، ولم تستثمر شيئًا تقريبًا في التقنيات المستدامة أو المكثفة للعمالة.[29]

بالنسبة إلى دولٍ مثل تونس، يعتمد الأمن الغذائي على وجود احتياطيات كافية من العملات الأجنبية لتمويل واردات الغذاء. ومع ذلك، تكافح تونس لتأمين العملات الأجنبية الكافية نظراً لتقلب الأسعار العالمية، والتدهور طويل الأمد لشروط التجارة في السلع الأساسية، ومحدودية وصول الدولة إلى الأسواق المالية بسبب التوترات السياسية. ونتيجةً لذلك، تدير الحكومة النظام الغذائي للسكان من منظور ميزان التجارة فقط، لتقليل العجز التجاري في الغذاء. وبينما انخفض هذا العجز عام 2023، لم يكن ذلك مؤشراً على تحسن الاقتصاد أو انتعاش طبيعي في السوق، بل كان نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الرامية إلى خفض حجم الواردات بشكلٍ كبير (4.4- في المئة في 2022-2023 مقارنة بـ31.7+ في المئة في 2021-2022).[30] أدت هذه الاستراتيجية المتمثلة في خفض واردات مختلف المنتجات الغذائية الأساسية للحد من العجز التجاري وتقليل التبادل بالعملة الأجنبية إلى نقص منهجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في تونس. فأصبح نقص المنتجات الغذائية الأساسية – السكر والقهوة والحليب والحبوب – أمرًا شائعًا، مع طوابير لا تنتهي أمام المتاجر والمخابز.

ويواجه إطار الأمن الغذائي قيوداً أخرى وهي احتمالية عدم توافق الإمدادات الغذائية العالمية مع التفضيلات الغذائية الوطنية والهوية الثقافية. ففي تونس، يتعرض النظام الغذائي المتوسطي للتآكل، فتُدعم المنتجات الغذائية الأساسية التي تعتبر أساسية بناءً على كثافة السعرات الحرارية – مثل الخبز والدقيق والمعكرونة والسكر والحليب وزيت البذور – على حساب البدائل الصحية، مثل زيت الزيتون. وتغيرت عادات المستهلكين بشكلٍ كبير، ما زاد الأمراض المزمنة المرتبطة بالنظام الغذائي التي تسبب 60 في المئة من الوفيات حاليًا. كما تؤثر السمنة الآن على نصف السكان، وأمراض القلب والأوعية الدموية على 28.7 في المئة منهم، والسكري على 18 في المئة منهم.[31]

كما عرّض الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية البلاد لتقلبات الأسعار والكميات، وأثبت أن إطار الأمن الغذائي ليس قادرًا على الصمود أمام الصدمات السلبية. وكشفت أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008 بوضوح عن نقاط الضعف الدورية للنظام الغذائي الزراعي التونسي، وعجزه عن ضمان القطاعات الاستراتيجية مثل الحبوب والألبان.[32]

واستمر الوضع في التدهور، بلغ ذروته في احتجاجات 2010-2011. ومع أن الثورة التونسية اندلعت بسبب الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، إلا أن المناقشات التي أعقبت الثورة من عام 2011 إلى عام 2019 ركزت على القضايا السياسية والهوية، متجاهلة الزراعة والتنمية الريفية. وأصبح العالم الزراعي في طي النسيان إلى حدٍ كبير خلال الفترة الانتقالية؛ وحافظت السياسة الزراعية على نهج ما قبل الثورة والتركيز على حماية المستهلك.

استمر النظام الزراعي التونسي في مواجهة تحديات خطيرة، خصوصاً مع جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية.[33] فأثرت الجائحة أساساً على الوصول إلى الغذاء – أولاً من خلال اضطرابات سلسلة التوريد في العام 2020، ولاحقاً عبر انخفاض القوة الشرائية – بينما أثرت الحرب على توافر الغذاء والوصول إليه منذ عام 2023. ونظرًا لاعتمادها الشديد على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، اضطرت تونس إلى تقنين وارداتها في ظل مواجهة التضخم، خصوصاً في المواد الغذائية، وإدارة فائض ميزان التجارة الغذائية الكبير. وارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكلٍ كبير، فكان صغار المزارعين والصيادون الأكثر تضررًا من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الدخل. وأبرزت هذه الأزمات هشاشة الاعتماد الكبير على الواردات وتقلب الأمن الغذائي من خلال التجارة العالمية.[34]

نظراً لهذه التعقيدات، لا يمكن أن يُعهد بحق جميع المواطنين في الغذاء إلى قوى السوق وحدها. فالأمن الغذائي باعتباره مجرد توازن عالمي بين العرض والطلب ليس نهجاً شاملاً يمكنه معالجة الفقر والهشاشة.

3.4. الضغوط المناخية على الزراعة

يعد تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للنظام الزراعي في تونس التي تعاني بالفعل من مناخ أكثر جفافًا. فانخفض متوسط معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 3 في المئة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ما فاقم ندرة المياه. ويُهدد انخفاض المحاصيل إلى فرص الحصول على الغذاء.[35] وتشير النماذج المناخية إلى أن انخفاض معدلات الأمطار سيستمر، وتتوقع انخفاضًا إضافيًا بنسبة 10 في المئة إلى 20 في المئة خلال هذا العقد وحده.[36]

29 Ajl, M. "Delinking, food sovereignty, and populist agronomy: notes on an intellectual history of the peasant path in the global South", Review of African Political Economy 45, no. 155 (2018) (Ajl, "Delinking, food sovereignty", 2018).

30 Institut National de Statistique – Trade Balance.

31 Boudiche, S., M. Ameur, Z. Rached and R. Khaldi. "Enhancing quality-driven food consumption policies in Tunisia", New Medit 21, no. 4 (2022).

32 Abderrazak, M.J. The impact of the Russian-Ukrainian war on the Tunisian food system, Rosa Luxemburg Stiftung, North Africa office, 2023.

33 Agrebi and Abderrazak, Renforcer la sécurité alimentaire, 2022.

34 Jouili, M. and Elloumi M. "Extraversion versus développement agricole autocentré: Le cas des pays du Maghreb", Canadian Journal of Development Studies / Revue Canadienne d'études Du Développement 44, no. 3 (2022).

35 Ben Youssef, A. Climate change: a growing threat to sustainable development in Tunisia, The Economic Research Forum (ERF), 2024 (Ben Youssef, Climate change, 2024).

36 Chebil, A., A. Frija, M. Makhlouf, C. Thabet and S. Jebari. "Effects of Water Scarcity on the Performances of the Agricultural Sector and Adaptation Strategies in Tunisia", IntechOpen, 2019.

تُظهر التوقعات المناخية لمختلف المناطق التونسية اتجاهات متنوعة. فمناطق مثل بنزرت وتبارکة وجندوبة وقليبية تتجه نحو ظروف مناخية أكثر رطوبة، في حين تصبح طالة أكثر جفافاً. ويُتوقع أن يشهد جنوب تونس، الذي يعاني عموماً الجفاف ويمر الآن بسنوات من الجفاف الشديد، باستثناء صفاقس وتوزر، تقلبات مناخية. وتُظهر الدراسات آثارًا واضحة للجفاف على الإنتاج الزراعي، مع وجود ارتباط إحصائي كبير بين مؤشرات الجفاف وإنتاج الحبوب مثل القمح والشعير، وزيت الزيتون والحمضيات. وكان الارتباط قوياً بشكلٍ خاص خلال فترات الجفاف المعتدل أو الشديد وارتفاع الرطوبة، ما يسلط الضوء على الحساسية العالية لهذه المحاصيل تجاه الظواهر المناخية المتطرفة.[37]

وترسم التوقعات صورة مقلقة للمستقبل، فيُتوقع أن تسبب ندرة المياه انخفاضاً إضافياً في إجمالي المحاصيل الزراعية بنسبة 10 في المئة إلى 30 في المئة بحلول عام 2050. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن تزايد وتيرة وشدة الجفاف سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 40 في المئة في إنتاج الحبوب و32 في المئة في إنتاج الزيتون بحلول عام 2050.[38] وشعرت تونس بالفعل بالتأثير الحاد لنقص المياه على الزراعة في موجة الجفاف التي ضربت البلاد عام 2023، عندما لم يمثل محصول القمح سوى جزء بسيط من المحصول السنوي المعتاد، ما أجبر البلاد على استيراد 95 في المئة من احتياجاتها من القمح.[39]

تحدث حالات الطوارئ المناخية في ظروف معقدة بالفعل. ويتأثر القطاع الزراعي، خصوصاً في المناطق شبه القاحلة والقاحلة من البلاد، بالتفاعل المعقد بين سياسات إدارة المياه والأراضي. وحاولت السياسات التونسية في البداية إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المائية على نطاقٍ واسع عبر البنية التحتية والإدارة الجماعية للأراضي. لكن التحرير الاقتصادي وضرورة معالجة ندرة المياه دفعا إلى التحول نحو الفردية والخصخصة واللامركزية في إدارة الموارد، ما أدى إلى الاستغلال المفرط وضعف التنظيم في إدارة المياه. واستنفدت تونس بالفعل جميع مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة، لا سيما المياه الجوفية. ومن خلال إعطاء الأولوية للمحاصيل الصناعية المخصصة للتصدير على مدى عقود، أدت السياسات الزراعية إلى تكثيف المحاصيل التي تتطلب رياً كبيراً، ما شكل عبئاً ثقيلاً على موارد المياه المحدودة في البلاد. في الواقع، عبر تصدير هذه المنتجات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، تصدر تونس مواردها المائية التي تزداد ندرةً، في وقتٍ تكافح فيه لتلبية احتياجاتها الخاصة للاستهلاك وإنتاج الغذاء.[40] وهذا يسلط الضوء على التناقض الكامن بين استراتيجية زراعية تركز على الصادرات والتحديات المتزايدة التي تفرضها أزمة المناخ وندرة المياه.

وبالمثل، في إدارة الموارد البرية، غيّر الإصلاح الزراعي والخصخصة نظام ملكية الأراضي المتنوع – الذي يشمل الأراضي الخاصة والجماعية والمملوكة للدولة والأراضي المخصصة للأوقاف – بطرق تحدّ من قدرة الدولة على تنظيم الوصول إلى المياه بشكلٍ فعال، ما أدى إلى ظهور ممارسات غير رسمية وتدهور بيئي.[41]

علاوة على ذلك، تعوق الاختلالات الهيكلية المحددة في إطار الحوكمة في تونس اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تغير المناخ، وتنفيذ جهود التكيف اللازمة. وتشمل هذه الاختلالات هيكل الحوكمة شديد المركزية في البلاد، ونقص الهيئات الحكومية المحلية الفعالة والمزودة بالموارد الكافية، والمشاركة غير الكافية لأصحاب المصلحة مثل البلديات ومنظمات المجتمع المدني خلال دورات السياسات. التزمت تونس رسمياً بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ، وأدرجت حقوق المياه في دستورها، وأنشأت لجنة للتنمية المستدامة، ووضعت إطاراً قانونياً بيئياً، ولكن من دون أي تطبيقات عملية. ولم يعطِ صانعو السياسات الوطنية الأولوية لوضع خطة طويلة المدى للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في السنوات الأخيرة.[42]

وبدأ يظهر الاستياء الاجتماعي حيال هذا الوضع بالفعل، كما يتضح من عدد الاحتجاجات على الحصول على المياه الصالحة للشرب – وهو النوع الأكثر شيوعًا من الاحتجاجات في عام 2024 – وظهور حركات اجتماعية تطالب على وجه التحديد بحق دستوري في المياه.[43]

4.4. تهميش صغار المزارعين

من منظور التحرير الاقتصادي والأمن الغذائي، يُنظر إلى الزراعة واسعة النطاق على أنها أكثر نجاحاً من الزراعة ضيقة النطاق. فتملك المؤسسات الزراعية الكبيرة الوسائل اللازمة لشراء الآلات الثقيلة، ودفع تكاليف الأراضي والمياه، واستخدام التقنيات الجديدة، وتطوير قدراتها التسويقية. ومكّنت خصخصة المزارع الحكومية وخفض دعم المزارع وتحرير أسعار المنتجات الزراعية، وإعادة تنظيم الائتمان الزراعي، والخصخصة التدريجية لشبكات تسويق الأغذية، الوسطاء والمؤسسات الزراعية الكبيرة والشركات الزراعية

37 Ben Abdelmalek, M. and I. Nouiri. "Study of trends and mapping of drought events in Tunisia and their impacts on agricultural production", The Science of the total environment 734 (2020).

38 Ben Youssef, Climate change, 2024.

39 Thabet, C., R. Zouhair and A. Chebil. "Improving agricultural policies to enhance food security in Tunisia: A retrospective and prospective analysis", New Medit 3 (2024) (Thabet, Zouhair, and Chebil, "Improving agricultural policies", 2024).

40 مؤسسة فريدريش إيبرت، *مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية. غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا*، 2019.

41 Gharbi, I. and Elloumi M. "L'agriculture irriguée en Tunisie : politiques hydrauliques et politiques de régulation foncière", Cahiers Agricultures 32 (2023).

42 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

43 Omar, N. Securing Tunisia's Constitutional Right to Water: Policy Solutions, Carnegie Endowment for International Peace, 2025.

على حساب قطاع الزراعة الأسرية والزراعة البعلية.[44,45,46]

يكافح ملايين المزارعين الصغار للبقاء في ظل منافسة غير متكافئة وشرسة على الموارد الزراعية مع المستثمرين الرأسماليين القادرين على الوصول إلى التمويل والأسواق.[47] ويُفاقم ضعف النقابات المهنية – مثل التعاونيات الزراعية التي تمثل أقل من 7 في المئة من صغار المزارعين[48] – هذا التفاوت. علاوة على ذلك، يملك صغار المزارعين فرصاً محدودة للحصول على دخلٍ إضافي من خارج الزراعة، كما أن وصولهم إلى الائتمان مقيد. فالبنوك تحجم عن منح قروض لصغار المزارعين بسبب عدم وجود ضمانات، وتعقيدات الإجراءات المصرفية التي تستغرق وقتًا طويلاً. فضلاً عن ذلك، سحبت الدولة دعمها للقروض المصرفية لصغار ومتوسطي المزارعين كجزء من سياسات التكيف الهيكلي. كما تفرض مؤسسات التمويل الأصغر معدلات فائدة مرتفعة، ما يجعلها مشكلة أكثر منها حلاً بديلاً لصغار المزارعين.[49] وأدى نقل برامج الدعم الحكومي والإرشاد والمساعدة التقنية إلى القطاع الخاص إلى حرمان صغار المزارعين من الخدمات الأساسية، فلا يستطيعون في كثيرٍ من الأحيان تحمل تكاليف الاستشاريين الزراعيين الخاصين.[50]

حتى عندما يحصل صغار المزارعين على مساعدات مالية أو دعم عبر التعاون بين وكالة ترويج الاستثمار الزراعي والمنظمات المانحة أو هيئات التعاون الدولي، فإن هذا الدعم يكون غالباً غير كافٍ لتلبية احتياجاتهم الفعلية. فقد يحصل المزارعون مثلاً على الأراضي والبذور، لكنهم يفتقرون إلى موارد المياه الضرورية. علاوة على ذلك، تعوق التعقيدات الإدارية الكبيرة باستمرار تنفيذ المشاريع، ما يترك صغار المزارعين غالباً مثقلين بالديون ومن دون إحراز أي تقدم ملموس.[51] بالإضافة إلى ذلك، فإن المنح الاستثمارية المباشرة والمزايا الضريبية التي تديرها وكالة ترويج الاستثمار الزراعي، تفضل بشكلٍ غير متناسب المشاريع الزراعية الكبيرة بسبب تعقيد إجراءات التقديم، والقيود المفروضة على صرف الدعم، ما يستبعد العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى هذا الدعم.[52] كما يواجه تطبيق الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتعليقها على بعض أنواع المعدات الزراعية، صعوبات عملية ويفرض تكاليف إدارية عالية على كل من المزارعين والسلطات الضريبية.[53]

فضلاً عن ذلك، بدلاً من خفض تكاليف الإنتاج على المزارعين، استفاد الموزعون والمستوردون بشكلٍ أساسي من دعم مستلزمات الزراعة مثل الأسمدة والآليات. وازدادت حدة هذا الأمر منذ عام 2016؛ فلا تتوفر المستلزمات المدعومة غالبًا إلا بكميات محدودة عبر القنوات الرسمية، ثم تُباع بعد ذلك بأسعار أعلى بكثير في السوق السوداء. حتى المستلزمات الأساسية مثل أعلاف الحيوانات تُتداول في السوق السوداء بأسعار تقارب ضعف الأسعار الرسمية.[54]

أثر التحول في السياسات الوطنية من الاكتفاء الذاتي إلى الأمن الغذائي بشكلٍ خاص على صغار المزارعين. وتشير الإحصاءات حول أسعار المحاصيل الغذائية بين عامي 2011 و2023 إلى اتجاه عام نحو الارتفاع، مع تسجيل بعض الفئات مثل الفواكه والحمضيات تقلبات أكبر في الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، كان لاستراتيجية مكافحة التضخم التي تعطي الأولوية لأسعار المستهلكين على دخل المنتجين آثاراً ضارة على معيشة المزارعين والتنمية الزراعية في السنوات الأخيرة.[55] فأدى ركود أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع تكاليف المستلزمات إلى انخفاض أرباح المزارع الصغيرة. كما أن الآثار المتزايدة لتغير المناخ، مثل الجفاف المتكرر والأكثر حدة، تنعكس بشكلٍ غير متناسب على صغار المزارعين الذين يملكون عمومًا موارد أقل وقدرة أقل على تنفيذ استراتيجيات التكيف.[56]

5.4. ارتفاع معدلات الفقر في الريف

استخدمت الاستراتيجيات الوطنية تاريخياً القطاع الزراعي لتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأعطت الأولوية لتزويد المدن بالأغذية والموارد الأساسية مثل المياه والأراضي، ما أضر في كثيرٍ من الأحيان بالمجتمعات الريفية.[57] بين عامي 2015 و2021، ارتفع معدل الفقر بشكلٍ كبير في المناطق الريفية الزراعية، مثل الشمال الغربي (بزيادة 22.5 في المئة) والغرب الأوسط (بزيادة 37 في المئة). وعلى الرغم من أن معدل الفقر الريفي الإجمالي انخفض قليلاً من 26 في المئة عام 2015 إلى 24.8 في المئة عام 2021، لكنه بقي أعلى بكثير من معدل الفقر في المدن البالغ 12.7 في المئة.[58] كما تتأثر هذه الأرقام بالهجرة الداخلية: فيمكن أن ينتقل الفقر في المناطق الريفية إلى المدن حين يهاجر سكان الريف بحثًا عن فرص عمل.

يعاني المزارعون والعمال الزراعيون على وجه التحديد من

44 Gana, "The rural and agricultural roots", 2012.

45 الباحث 1، اتصال شخصي، 21 نيسان/أبريل 2025 (الباحث 1، 2025).

46 الباحث 3، اتصال شخصي، 12 أيار/مايو 2025 (الباحث 3، 2025).

47 الباحث 3، 2025.

48 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

49 الباحث 3، 2025.

50 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

51 "Farmers Group", 2025

52 Thabet, Zouhair, and Chebil, "Improving agricultural policies", 2024.

53 Thabet, Zouhair, and Chebil, "Improving agricultural policies", 2024.

54 Thabet, Zouhair, and Chebil, "Improving agricultural policies", 2024.

55 Thabet, Zouhair, and Chebil, "Improving agricultural policies", 2024.

56 Food Sovereignty activist, personal communication, 31 May 2025 (Food Sovereignty activist, 2025).

57 Elloumi, Tunisie, 2018, pp.4262-.

58 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

معدلات فقر مرتفعة: 22.8 في المئة و31.9 في المئة على التوالي. وشكّل المزارعون 6 في المئة فقط من إجمالي السكان في العام 2021، لكنهم مثّلوا أكثر من 9 في المئة من التونسيين الفقراء؛ وشكل العمال الزراعيون 2.4 في المئة من السكان، لكن كان من ضمنهم نحو 5 في المئة من التونسيين الفقراء.[59]

أضعفت المنافسة من كل من المزارع المحلية الكبيرة – التي تستفيد غالباً من وفورات الحجم والوصول التفضيلي المحتمل إلى الموارد – والمنتجات الزراعية المستوردة التي قد تكون أرخص بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج أو الدعم في البلدان الأخرى، المجتمعات الريفية على مر السنين. على مستوى الأسرة، أظهرت عمليات إعادة الهيكلة تحولات مهمة في أنماط الإنتاج الزراعي، واستراتيجيات عمل أفراد الأسرة. وواجهت إعادة الإنتاج الاجتماعي لصغار المزارعين تحديات بسبب اضطرارهم إلى إنتاج محاصيل للتصدير بدلاً من زراعة الحبوب أو تربية الماشية التقليدية. كما كلف تحرير القطاع الزراعي وخصخصته صغار المزارعين أراضيهم: فاضطر الرجال إلى الهجرة للبحث عن فرص عمل في المدن الكبيرة، بينما بقيت النساء والأطفال للعمل كعمال موسميين، معظمهم في قطاع الزيتون في المزارع الكبيرة.[60]

ويؤثر تغير المناخ بشكلٍ خاص على المناطق الريفية. فتواجه النظم الزراعية في تونس شبه الجافة تهديدات كبيرة، فأظهرت الغالبية العظمى (80 في المئة) من المزارع التي شملتها دراسة حديثة مقاومة منخفضة للغاية في مواجهة تأثيرات المناخ.[61] ويزيد انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب تغير المناخ، وما يترتب عليه من ندرة المياه، البطالة في المناطق الريفية، حيث يعتمد الكثيرون على الزراعة كمصدرٍ رئيسي للدخل.[62] ويؤدي انخفاض دخل المزارع إلى تآكل القوة الشرائية للأسر الريفية، ما ينعكس سلبًا على الأعمال والخدمات المحلية، وينتج عنه حلقة اقتصادية في المناطق التي تكون غالباً هشة اقتصاديًا ويزيد من الفقر في الريف. وستعمل أزمة المناخ أيضًا كمضاعف للضعف الاجتماعي والاقتصادي الحالي، خصوصاً في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى مصادر الدخل الاقتصادية المتنوعة والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم غالباً محدودًا.

59 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

60 Gana, A. "Processes of liberalization and family farm restructuring in Tunisia", in Farming and rural systems research and extension – Local identities and globalization, Agenzia Regionale per lo Sviluppo e l'Innovazione nel settore Agricolo e forestale, 2002.

61 Ben Abdelmalek, M. and I. Nouiri. "Study of trends and mapping of drought events in Tunisia and their impacts on agricultural production", The Science of the total environment 734 (2020) (Ben Abdelmalek and Nouiri, "Study of trends", 2020).

62 مؤسسة فريدريش إيبرت، *مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية. غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا*، 2019.

5. التوصيات: السيادة الغذائية كبديل

كما أشارت التحليلات حتى الآن، من أجل مواجهة تحديات تغير المناخ وتعزيز النهج المتكاملة التي تُشرك المجتمعات المحلية والمؤسسات بشكلٍ فعال في تطوير برامج التكيف، يجب أن تبتعد إصلاحات النظام الزراعي التونسي عن المنطق الليبرالي للأمن الغذائي القائم على الميزان التجاري. تظهر الدراسات أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة المزارعين على التكيف هي الاستقرار المالي، الوصول إلى الغذاء، القدرة على التكيف، والوصول إلى الموارد الإنتاجية وغير الإنتاجية.[63] ومع ذلك، لا يوجد حالياً دعم فعّال، مثل تعزيز تقنيات جديدة لإدارة الري، أو استخدام أنواع بذور مقاومة للجفاف.[64] في هذا السياق، اكتسب مفهوم السيادة الغذائية اهتماماً بين النشطاء التونسيين ومنظمات المجتمع المدني باعتباره تحولاً نموذجياً عن أطر الأمن الغذائي التقليدية. لكن يواجه تعريف هذا النهج وسبل تنفيذه تحديات عملية.

1.5. تعريف السيادة الغذائية في السياق التونسي

تتعارض السيادة الغذائية بشكلٍ مباشرٍ مع الأمن الغذائي المعتمد على السوق. فهي تدافع عن حق الشعوب في تحديد أنظمتهم الغذائية والزراعية. ويضع تعريف منظمة (LVC) للسيادة الغذائية المنتجين والمستهلكين في قلب النظم الغذائية، ويعطي الأولوية للأغذية الصحية والمناسبة ثقافياً والمنتجة بطرق مستدامة وشاملة بيئياً، بعيداً من إملاءات الأسواق العالمية والشركات العابرة للحدود. هذا الإطار هو في الأساس استراتيجية مقاومة تهدف إلى تفكيك النظام التجاري الحالي للشركات وتحويل النظم الزراعية نحو التحديد المحلي.

بالنسبة إلى بعض الباحثين والنشطاء، تعني السيادة الغذائية الديمقراطية الراديكالية في كيفية إنتاجنا واستهلاكنا للغذاء: يجب أن يقرر المنتجون والمستهلكون بشكلٍ جماعي أهداف إنتاج الغذاء.[65,66] ويتطلب ذلك ضمان امتلاك صانعي القرار المعرفة العملية والخبرة، وتوازن هياكل السلطة لحماية مصالح الجميع. عبر هذا الإطار، يعني تحقيق السيادة الغذائية في تونس معالجة القضية الأساسية المتمثلة في من يتحكم في وسائل الإنتاج، ووضع الملكية وسلطة اتخاذ القرار

63 Ben Nasr, J., H. Chaar, F. Bouchiba and L. Zaibet. "Assessing and building climate change resilience of farming systems in Tunisian semi-arid areas", Environmental science and pollution research international 28, no. 34 (2021).

64 Ben Abdelmalek and Nouiri, "Study of trends", 2020.

65 الباحث 1، 2025.

66 الباحث 3، 2025.

مباشرة في أيدي المنتجين.[67]

بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الأغذية الزراعية، تختلط السيادة الغذائية مع مفاهيم الاكتفاء الذاتي الغذائي، ما يحجب مبادئها المتميزة.[68] ويمكن أن يكون الاكتفاء الذاتي الغذائي أحد مكونات السيادة الغذائية أو نتيجة مرغوبة لها، ولكنه لا يعادلها. في الواقع، قد تحقق إحدى الدول اكتفاءً ذاتياً في محصول معين، ولكن إذا اعتمد هذا الإنتاج على استغلال الموارد أو تهميش صغار المزارعين، أو يخضع لقوى السوق العالمية، فلن يعتبر سيادياً. فالسيادة الغذائية توفر رؤية أكثر شمولية وتكاملية للنظم الغذائية التي لا تكون منتجة فحسب، بل عادلة ومنصفة ومرنة وسليمة بيئياً أيضاً.

ويمكن تفسير الالتباس في تعريف السيادة الغذائية باتساع نطاق تعريفها لدى (LVC) الذي صُمم لإتاحة مرونة وطنية وسياقية. في الواقع، أدى التعريف الواسع للسيادة الغذائية إلى مجموعة متنوعة من التفسيرات، خصوصاً بين النشطاء التونسيين ومنظمات المجتمع المدني، ما قد يعوق التماسك، ويمنع التعاون بين مجموعات المناصرة.[69] فيدعو البعض إلى الانسحاب والانفصال عن التجارة الغذائية العالمية؛ بينما يركز آخرون على إصلاح النظم الغذائية القائمة لتكون أكثر عدالةً، بدلاً من السعي إلى تحولٍ جذري. ونتيجة لذلك، تتأثر السياسات والبدائل المحددة المقترحة للابتعاد عن النظام الحالي بشدة بآراء النشطاء حول ضرورة قطع العلاقات مع الرأسمالية والنيوليبرالية من عدمها.[70]

من ناحيةٍ أخرى، تبقى النقاشات حول السيادة الغذائية مركزة داخل الأوساط الفكرية الحضرية، مع مشاركة محدودة من صغار المزارعين والمواطنين الريفيين الفقراء الذين يشكلون أساسها النظري.[71] ينشأ هذا الانفصال لأن تركيز النشطاء على المستوى الكلي على تفكيك إطار الأمن الغذائي، على الرغم من صحته، يفشل غالباً في معالجة الشواغل الملحة والعاجلة لصغار المزارعين على أرض الواقع.[72] وتجاهلت معظم النقاشات حول السيادة الغذائية الموضوع الحاسم المتمثل في التنمية الريفية والزراعية وتحديث الزراعة، لا سيما دور الأسر الريفية كمنتجة ومستهلكة للأغذية. وأدى هذا الإغفال إلى إهمال تام للقضايا الحاسمة التي تواجه المزارعين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات من الأراضي، ويكافح الكثير منهم من أجل إطعام أنفسهم. وعلى وجه التحديد، تم تجاهل التمايز الاجتماعي وعدم المساواة، وتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، والدور الهام للمرأة كربّة أسرة، والتحديات الفريدة التي تواجهها.[74,73]

سيتطلب التقدم نحو تعريف ورؤية مشتركة للسيادة الغذائية في تونس اتباع نهج أكثر شمولاً، مع بذل جهود للوصول بشكلٍ أفضل إلى صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين يعتبرون أساسيين في هذا المفهوم.

التوصيات: لتعزيز السيادة الغذائية بفعالية، يجب أن تركز المنظمات غير الحكومية والنشطاء والباحثون والنقابات التونسية على إشراك صغار المزارعين، وتحويل القضية الزراعية إلى جزءٍ أساسي من دعوتهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية:

- إشراك صغار المزارعين بشكلٍ مباشر: يجب أن تشمل جميع النقاشات والمبادرات المتعلقة بالسيادة الغذائية المزارعين بفعالية. عبر معالجة التحديات المباشرة التي يواجهها المزارعون – مثل الوصول إلى الموارد والأسعار العادلة وقدرتهم على إطعام أسرهم – يمكن لمناصري السيادة الغذائية بناء الثقة وضمان أن تكون السياسات المقترحة عملية وذات صلة. يخلق هذا الإشراك عملية تعلم متبادلة تعود بالفائدة على كل من المزارعين ومجموعات المناصرة.
- تطوير رؤية مشتركة: بدلاً من الاعتماد على تعريف واسع ومجرد، يجب أن يعمل دعاة السيادة الغذائية مع المزارعين لإيجاد فهم مشترك ومحلي للسيادة الغذائية. ولكي تكون هذه الرؤية المشتركة ذات صلة وشاملة قدر الإمكان، يجب أن تدمج التفاوتات الاجتماعية والجنسانية.
- دمج القضية الزراعية: يجب أن تضع جهود المناصرة القضايا الأساسية للحياة الريفية في الصدارة. ويشمل ذلك إعطاء الأولوية للنقاشات حول ملكية الأراضي والتنمية الريفية وتحديث الزراعة. فمن خلال التركيز على موضوعات عملية مثل تحسين البنية التحتية وتحديث تقنيات الزراعة ودعم المزارعين كمنتجين ومستهلكين، يمكن للمناصرين وضع استراتيجية أكثر شمولاً وتأثيراً.

2.5. تعريف صغار المزارعين

يشمل الاختلاف بين الأطراف الفاعلة أيضًا من المسؤول عن تحقيق السيادة الغذائية. ويتضمن التعريف الأساسي للسيادة الغذائية «المزارع الصغير» كلاعب أساسي، لكن لم يتفق أي من الباحثين والنشطاء الذين جرت مقابلتهم والذين يعملون على القضايا الزراعية في تونس، ولا النقابات الزراعية والمزارعين أنفسهم، على من هم المزارعون الصغار.

بالنسبة إلى نقابات المزارعين، فإن الفائدة التحليلية لـ«المزارع الصغير» كفئة متميزة محدودة. فهم يعتبرون أن تحديد هذه الفئة بحد أدنى لملكية الأراضي يقل عن 5 هكتارات ليس

67 الباحث 3، 2025.

68 ملاحظات عامة خلال النقاشات والمقابلات.

69 Observations during round table "Civil Society Group", personal communication, 18 April 2025 ("Civil Society Group", 2025).

70 ملاحظات عامة خلال اجتماعات المائدة المستديرة والمقابلات.

71 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

72 "Farmers Group", 2025.

73 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

74 الباحث 3، 2025.

مفيدًا لفهم العديد من القطاعات الزراعية، لا سيما زراعة الحبوب، فلا يملك المزارعون الصغار أبدًا أقل من 5 هكتارات لأن مثل هذه الأراضي غير مجدية اقتصاديًا.[75] وتشير النقابات أيضًا إلى أن الحد الأدنى للأراضي اللازمة يختلف أيضًا بشكلٍ كبير عبر المناطق الزراعية المناخية المتنوعة في تونس. فقد يعمل المزارع الصغير مثلاً على 2-3 هكتارات من الأراضي المروية في مناطق مثل قابس، لكنه سيحتاج إلى قطعة أرض أكبر إذا كان يزرع في مناطق مروية بمياه الأمطار مثل سيدي بوزيد. وبالمثل، يمكن أن تختلف أحجام قطع الأراضي لإنتاج الفواكه والخضروات في أماكن مثل الكاف أو سليانة، خصوصاً إذا لم تكن الأراضي مزروعةً بالري أو كانت تُروى بشكلٍ محدود فقط.[76] كما تعارض النقابات الزراعية عمومًا تقسيم المزارعين إلى صغار و كبار؛ وتدعو إلى مكافحة التصورات السلبية عن المستثمرين الزراعيين الكبار في النظام الغذائي الزراعي التونسي، فتعتبر هذه الكيانات ضرورية لاستدامة القطاع اقتصاديًا.[77]

إلى جانب دور النقابة في توحيد جميع المزارعين، هناك إجماع بين النقابات على أنه يجب تحديد المزارعين الصغار ليس وفقاً لحجم الأراضي التي يملكونها، بل بحسب قدرتهم على الوصول إلى السوق ووسائل الإنتاج. ومن هذا المنظور، فإن صغار المزارعين هم من ينتجون إما للاكتفاء الذاتي فقط أو بشكلٍ أساسي للأسواق المحلية، مع قدرة تسويقية محدودة. وتشمل هذه الفئة المزارعين الذين يزرعون للاكتفاء الذاتي ومن يديرون قطع أراضٍ زراعية كبيرة نسبياً، ويحصلون على الأقل على جزءٍ كبيرٍ من دخلهم (أو ما يعادله من قيمة الإنتاج) من مزارعهم. ويستثني هذا التعريف المنتجين أو المستثمرين الزراعيين على نطاقٍ أوسع.[78]

التوصيات:

- وضع تعريف واضح: يجب بذل الجهود لوضع فهم واضح ومشترك لمن يشكل «مزارعاً صغيراً». فالتوصل إلى تعريف موحد وملائم للسياق ليس مجرد ممارسة أكاديمية؛ بل هو شرط أساسي لتحقيق السيادة الغذائية لأنه يضمن استهداف جهود المناصرة والسياسات بفعالية. ويعقّد غياب تعريف موحد الجهود الرامية إلى فهم دور الزراعة الصغيرة في الاقتصاد الريفي، ويعوق العمل التعاوني. من دون هذا الوضوح، قد تفشل جهود المناصرة في الوصول إلى المجتمعات الأكثر أهمية لتحقيق نظام غذائي حقيقي ومتكافئ.
- النظر في الوصول إلى الأسواق بدلاً من حجم الأراضي: بدلاً من الاعتماد فقط على حجم المزرعة، يجب أن يأخذ التعريف الأكثر شمولاً في الاعتبار وصول المزارع إلى الأراضي والأسواق والائتمان والموارد الأساسية الأخرى.

75 ممثل UTAP.

76 الباحث 3، 2025.

77 "Farmers Group", 2025.

78 الباحث 3، 2025.

من خلال التركيز على هذه العوامل، يمكن للمناصرين تحديد ودعم المنتجين الأكثر ضعفاً الذين يشكلون العمود الفقري للسيادة الغذائية.

3.5. الزراعة الإيكولوجية كركيزة عملية للسيادة الغذائية

ليست الممارسات الزراعية البيئية، مثل الزراعة من دون حرث وتناوب المحاصيل والتسميد العضوي والحفاظ على التنوع البيولوجي مجرد تعديلات تقنية؛ فهي تمثل انفصالاً عميقاً عن المحاصيل الفورية والمستلزمات الكيميائية – التي أضعفت تاريخياً خصوبة التربة والتنوع البيولوجي – وتجسد نهجاً شاملاً يعيد تعريف العلاقة بين الأفراد والأرض والغذاء.[79] تُمكّن الزراعة الإيكولوجية المزارعين، خصوصاً الصغار، عبر استعادة سيطرتهم على الأرض والبذور والموارد؛ وتقليل اعتمادهم الاقتصادي؛ وتقليل احتياجاتهم من المستلزمات الخارجية؛ وتعزيز الروابط المباشرة بين المنتجين والمستهلكين.

فالهدف الأساسي للزراعة البيئية ليس التراكم الرأسمالي من خلال إدارة قصيرة ومدمرة واستخراجية للأرض، بل العمل مع النظام البيئي واحترام جميع الكائنات الحية. الهدف هو إطعام المستهلكين في الوقت الحاضر، مع ضمان الإنتاج في المستقبل عبر الحفاظ على خصوبة التربة والتنوع البيولوجي. هذا التحول يحول المزارعين من مجرد منتجين للمواد الخام إلى موردين «للغذاء» مع آثار اجتماعية وثقافية وصحية عميقة. كما يتطور المستهلكون إلى مواطنين نشطين يقدرون التراث المشترك والرفاهية.[80] وبالتالي، فإن الزراعة البيئية هي في جوهرها فعل مقاومة ضد الزراعة الأحادية الصناعية والزراعة المدفوعة بالربح.

يهتم صغار المزارعين في شمال أفريقيا بالزراعة الإيكولوجية كمجموعة من الممارسات الزراعية، جزئياً لأنها أثبتت فعاليتها كاستراتيجيات للبقاء على قيد الحياة للتغلب على الظروف البيئية والاقتصادية الصعبة.[81] ومع ذلك، لا تزال تعتبر هذه الزراعة حتى الآن ممارسة هامشية في تونس. حتى لو أدرك المزارعون بشكلٍ متزايد الحاجة إلى التحول الإيكولوجي وامتلكوا المعرفة اللازمة لتحقيقه، فإنهم يفتقرون غالباً إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى هذه الزراعة. كما يفتقرون إلى

79 Altieri, M.A. "Agroecology: the science of natural resource management for poor farmers in marginal environments", Agriculture, Ecosystems & Environment 93, no. 12002) 3-).

80 Wezel, A., S. Bellon, T. Doré, C. Francis, D. Vallod and C. David. "Agroecology as a science, a movement and a practice: a review", Agronomy for Sustainable Development 29, no. 4 (2009).

81 Ameur, F., H. Amichi and C. Leauthaud. "Agroecology in North African irrigated plains? Mapping promising practices and characterizing farmers' underlying logics", Regional Environmental Change 20, no. 4 (2020).

النفوذ السياسي للحصول على الدعم من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي لا تقترح حالياً سوى حلول على المستوى الوطني من دون مراعاة المستوى المحلي.[82] لذلك، من المهم أن يدعم نشطاء السيادة الغذائية علماء الزراعة البيئية في تطوير حلول زراعية على مستوى المجتمع المحلي، وأن يدافعوا عن الزراعة البيئية باعتبارها ركيزة لتحقيق السيادة الغذائية على المستوى الوطني.

التوصيات: هناك عدة تدخلات أساسية ضرورية لتعزيز انتقال زراعي ناجح ومنصف:

- تقدير قيمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دعم ودمج مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسة الزراعية. ويشمل ذلك تعزيز النماذج التعاونية والمبادرات المحلية التي تعطي الأولوية لرفاهية المجتمع على الربح.
- تحويل الدعم الحكومي لتعزيز الزراعة البيئية: الدعوة إلى تغيير جذري في برامج الدعم الحكومية. عبر إعادة توجيه الدعم الحكومي من الزراعة التقليدية إلى الزراعة البيئية، يمكن للدولة تحفيز الممارسات المستدامة مثل استخدام الأسمدة الطبيعية والحفاظ على البذور المحلية. سيكون هذا النهج مفيدًا بشكلٍ خاص لصغار المزارعين الذين يكونون غالباً في طليعة هذه الأساليب، ولكنهم يفتقرون إلى الموارد. كما سيمول البحث والتدريب لمساعدة المزارعين على الانتقال، ما يعزز في النهاية نظاماً غذائياً بيئياً وعادلاً ومتاحاً للجميع.
- دعم المستهلكين: بدلاً من دعم الإنتاج على نطاق واسع، يجب إعادة توجيه الدعم إلى الاستهلاك، ما يسهل الوصول إلى الغذاء الصحي والمستدام وبأسعار معقولة لجميع المواطنين.

4.5. الدعوة إلى تحالف من أجل السيادة الغذائية

هناك قناعة متزايدة بين النشطاء ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في النظام الغذائي الزراعي التونسي بأن التغيير لن يأتي من توجيهات الحكومة، بل من تطوير المزارعين بشكلٍ جماعي لأنظمة المناصرة والهياكل التنظيمية الخاصة بهم، وبالتالي تعزيز ظهورهم السياسي والإقليمي في الأسواق المحلية والأسواق الأوسع نطاقًا.[83،84،85] نظراً للتهميش واسع النطاق للمزارعين الصغار الذين يعتبرون عنصراً أساسياً في مفهوم السيادة الغذائية، فإن جدوى هذا النموذج في تونس تصبح مشروطة بتعبئة المزارعين الصغار وشرائح أوسع من المجتمع.[86]

يكمن التحدي الأساسي في المزارعين الصغار الذين يجب أن ينظموا أنفسهم بشكل فعال لإنشاء ديناميكية قوة مواتية. في الوقت الحالي، نادراً ما تتم تعبئة المزارعين، وحين يحدث ذلك، تستهدف بشكلٍ أساسي قضايا محددة مثل المياه أو الوصول إلى الأسواق، من دون رؤية أوسع لتعزيز ظهورهم. المزارعون الصغار هم الأقل تمثيلاً في نقابات المزارعين والأكثر تضرراً من عدم تجانس المصالح الزراعية، إذ يفتقرون إلى التمثيل الكافي. ونتيجة لذلك، تبدو ديناميكية القوة بين الفاعلين الزراعيين غير عادلة بشكلٍ متزايد.[87] ويفتقر صغار المزارعين إلى القدرة على التفاوض، كما يُستبعدون من عملية صنع القرار، ولا يستفيدون من الوصول إلى الدعم والقروض الحكومية التي يرعاها اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي (UTAP).[88] في الواقع، على الرغم من زعم الاتحاد الدفاع عن مصالح صغار المزارعين كهدف رئيسي لجهوده النقابية، لا توجد آلية محددة مطبقة لضمان التمثيل المباشر لصغار المزارعين، في حين توجد مثل هذه الآليات لمجموعات أخرى، مثل النساء.[89]

وفقًا لأحد النقابيين من الاتحاد ونقابة المزارعين التونسيين، فإن المزارعين، خصوصاً الصغار منهم، لا «يدركون تمامًا»[90] كيفية عمل النقابة. ويقولون إن عضوية النقابة بالنسبة إلى بعض المزارعين ليست سوى وسيلة للحصول على المساعدة الحكومية والدعم، وأحيانًا حتى الأنشطة الاجتماعية.[91] وينتقد مزارعون آخرون أدوات التفاوض التي يستخدمها الاتحاد التي تعطي الأولوية للحوار والتفاوض التدريجي وتتجنب أساليب الضغط الراديكالية الفورية، مثل الاحتجاجات في الشوارع. بل إن بعض المزارعين يفضلون الدفاع عن مصالحهم بشكلٍ مستقل، ما يضعف قوة التفاوض لدى الاتحاد.[92] كما يتعين عليه التعامل مع الرؤية الوطنية الأوسع نطاقًا لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (MARHP) التي قد تعطي الأولوية لقطاعات أخرى؛ وهذا يحد من قدرة النقابة على الدفاع عن سياسات معينة، ما يؤدي بدوره إلى عدم ثقة المزارعين في الاتحاد في حال عدم تلبية مطالبهم. من وجهة نظرهم، يرى بعض المزارعين، خصوصاً الصغار منهم، أن اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي واتحاد المزارعين التونسيين، متواطئان في الموافقة على سياسات تفضل كبار المستثمرين وقطاع الصناعات الزراعية المزدهر والمستثمرين الأثرياء. وهذا يفسر إحجامهم عن المشاركة بنشاط في النقابات.

82 Food Sovereignty activist, 2025.

83 الباحث 1، 2025.

84 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

85 ممثل منظمة غير حكومية، 2025.

86 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

87 الباحث 1، 2025.

88 "Farmers Group", 2025.

89 ممثل UTAP.

90 "Farmers Group", 2025.

91 "Farmers Group", 2025.

92 ممثل UTAP.

هناك غياب ملحوظ للشبكات المتماسكة والقائمة على التضامن والقادرة على الدفاع عن مصالح الريف في مواجهة الضغوط الأوسع نطاقاً – مثل التحضر والتجارة الحرة والسياسات المفروضة.[93،94] تبذل منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع صغار المزارعين جهوداً لدمجهم في شبكاتها وتعزيز مساحة مدنية قوية، لكن هذه الجهود لا تزال قليلة جداً. ومع ذلك، من خلال الإنتاج المعرفي التعاوني مع العمال الريفيين، والمبادرات الإعلامية المتنوعة، والاجتماعات والفعاليات، تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعميم مفاهيم معقدة مثل السيادة الغذائية وزيادة الوعي بالتحديات التي يواجهها المزارعون.[95] ولتعزيز صوت المزارعين بشكلٍ أفضل، تعمل منظمات المجتمع المدني على إقامة تعاونٍ أوسع نطاقًا مع مجموعات المزارعين. من خلال تشجيعهم على تنظيم أنفسهم في كيانات مثل النقابات أو الأحزاب السياسية، تهدف منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز التأثير الجماعي للمزارعين وقوتهم السياسية.[96]

ومن الضروري إقامة تحالفات في جميع أنحاء المنطقة العربية. فتواجه العديد من البلدان العربية قضايا مماثلة، مثل ندرة المياه والتصحر وتأثيرات السياسات التجارية النيوليبرالية. ويمكن للتحالف الإقليمي أن يطور حلولاً مشتركة ويدافع عن السياسات التي تعالج هذه المشاكل المشتركة. كما تدمر النزاعات وعدم الاستقرار السياسي الإنتاج الغذائي المحلي وسلاسل الإمداد في فلسطين وجنوب لبنان وسوريا. من خلال بناء تحالفات قوية، يمكن لحركات السيادة الغذائية العربية أن تخلق نظاماً للدعم المتبادل والتضامن، ما يضمن أن يعتمد المزارعون في أوقات الأزمات على جيرانهم للحصول على الغذاء والموارد. حتى في أوقات السلم، يعد التعاون الاستراتيجي ضرورياً لبناء نظام غذائي إقليمي مرن.

حالياً، لا تتمتع النقابات الزراعية الوطنية والحركات الزراعية في تونس بتمثيل جيد على الصعيد الدولي، كما هو الحال بالنسبة إلى المجموعات العربية بشكلٍ عام. على سبيل المثال، في عام 2013، كان لدى LVC عضو واحد فقط في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا بأكملها: اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني؛ وفي عام 2017، انضم الاتحاد الوطني للاتحادات الزراعية المغربية ومليون امرأة ريفية تونسية.[97] ويؤكد وفد LVC في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا باستمرار على تأثير الإمبريالية والرأسمالية على حقوق الأراضي وتقرير المصير الوطني، مجادلاً بأنه يجب التعامل مع التنمية الزراعية والسيادة في وقتٍ واحدٍ ولا يمكن تحقيقهما في مواجهة العدوان الخارجي المستمر، والترتيبات الاقتصادية المفروضة من الخارج التي تُضعف الإدارة المحلية وتخدم المصالح الأجنبية فوق الضرورات الوطنية.[98] ينبع هذا الموقف من تاريخ منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا التي تميزت بإنكار السيادة، وترسخت في التداخل بين المصالح الزراعية والوطنية.[99] ومع ذلك، لا تنعكس هذه الحقيقة في الحركات الاجتماعية الريفية الحالية في تونس. على الرغم من أهميتها على المستوى الكلي لضمان حقوق العمال الزراعيين والمزارعين، فإن الحركات لا تربط بشكل واضح بالسياق الريفي الوطني، ولا تشير المنظمات الوطنية بشكل مباشر إلى وفد LVC في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.[100]

ينبغي أن يعتبر نشطاء السيادة الغذائية المبادرات الزراعية البيئية العديدة التي تسلط الضوء على الجهود التحويلية اللازمة لتحقيق السيادة الغذائية حلفاء استراتيجيين أساسيين. وتُظهر جهوداً مثل الحفاظ على البذور الأصلية من قبل الجمعية التونسية للزراعة المستدامة، والبنك الوطني للجينات في تونس، وجمعية «بذورنا جذورنا» في لبنان، ومبادرة «البرقة» للقمح في الأردن، استعادة جماعية للمعرفة التقليدية والسيطرة المحلية على النظم الغذائية. هناك مبادرات إقليمية أخرى، ومن ضمنها شبكات الزراعة الإيكولوجية التونسية واللبنانية وشبكة سيادة (Siyada Network) وشبكة التضامن العربي للسيادة الغذائية، وهي مبادرات حيوية لتعزيز السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية، وتسهيل تبادل المعرفة، والدعوة إلى التضامن الإقليمي.

التوصيات: لبناء تحالف قوي للسيادة الغذائية يقوده المزارعون، يجب على الجهات الفاعلة ما يأتي:

- تعزيز التعبئة الشعبية: يجب أن تدعم منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المزارعين، صغار المزارعين في تجاوز الاحتجاجات التي تركز على قضية واحدة (مثل الوصول إلى المياه)، لتشكيل منظمات أكثر تنظيماً ودائمة يمكنها المساعدة في تطوير رؤية موحدة وتعزيز ظهورهم. يمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل الدعوة إلى آليات محددة داخل النقابات لضمان التمثيل المباشر لصغار المزارعين، وبالتالي ضمان تمثيل مصالحهم بشكلٍ أفضل وعدم طغيان مصالح كبار المنتجين عليها.
- بناء شبكات متماسكة وتحالفات إقليمية: معالجة غياب الشبكات المتماسكة القائمة على التضامن من خلال دمج صغار المزارعين بشكل فعال في الشبكات القائمة، وبناء وتعزيز التحالفات في جميع أنحاء العالم العربي لزيادة ظهور حركات المزارعين، وتأثيرها على الصعيد الدولي. عبر التعاون، يمكن للمجموعات الإقليمية تبادل الحلول للمشاكل المشتركة مثل ندرة المياه والسياسات النيوليبرالية وتقديم الدعم المتبادل في أوقات الصراع، ما يمكنهم من بناء نظام غذائي إقليمي أكثر مرونة وتعاوناً.

93 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

94 الباحث 1، 2025.

95 "Civil Society Group", 2025.

96 ممثل منظمة غير حكومية، 2025.

97 Ajl, "Delinking, food sovereignty", 2018.

98 Ajl, M. "Post-dependency perspectives on agriculture in Tunisia", Review of African Political Economy, (2018).

99 Ajl, "Delinking, food sovereignty", 2018.

100 الباحث 1، 2025.

- ربط النضالات المحلية بالروايات العالمية: ضمان أن تكون الحجج السياسية على المستوى الكلي للحركات الدولية مثل LVC مرتبطة بوضوح بالنضالات اليومية للمزارعين التونسيين. سيجعل ذلك المفاهيم المعقدة مثل السيادة الغذائية ذات صلة وملموسة على المستويين الوطني والمحلي.
- الاعتراف بالمبادرات الزراعية البيئية ودمجها: يجب على دعاة السيادة الغذائية أن ينظروا إلى المشاريع الزراعية البيئية المحلية ليس كجهود منعزلة، بل كحلفاء استراتيجيين حيويين في الحركة. من خلال الدعم النشط لمبادرات مثل الحفاظ على البذور الأصلية والتعاون مع شبكات الزراعة البيئية والسيادة الغذائية، يمكن للمناصرين تعزيز الاستعادة الجماعية للمعرفة التقليدية والسيطرة المحلية.

في الختام، توفر السيادة الغذائية، المدعومة بالزراعة البيئية، إطاراً قوياً لمعالجة الأزمتين المزدوجتين المتمثلتين في تغير المناخ والاعتماد على الأسواق العالمية. ومن خلال تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الممارسات المستدامة، وإعطاء الأولوية لتقرير المصير على إملاءات السوق، يوفر هذا النهج مساراً متماسكاً وقابلاً للتنفيذ نحو نظم غذائية مرنة وعادلة وسليمة بيئياً. يتطلب تحقيق هذه الرؤية في سياقات مثل تونس التغلب على الاختلافات الداخلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية على نطاقٍ أوسع، والدمج الاستراتيجي للدعوة الإقليمية والدولية مع المزارعين المحليين الصغار وتنفيذ الزراعة الإيكولوجية على مستوى القاعدة الشعبية.

المراجع

Abderrazak, M.J. The Impact of the Russian-Ukrainian War on the Tunisian Food System, Rosa Luxemburg Stiftung, North Africa Office, 2023.

Agrebi, N. and M.J. Abderrazak. Renforcer la sécurité alimentaire de la Tunisie en 2022-2023, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2022.

Ajl, M. "Delinking, Food Sovereignty, and Populist Agronomy: Notes on an Intellectual History of the Peasant Path in the Global South", *Review of African Political Economy* 45, no. 155 (2018).

Ajl, M. "Post-dependency Perspectives on Agriculture in Tunisia", *Review of African Political Economy*, 45, No. 155 (2018).

Altaeb, M. and A. Chibani. Local Roots: Indigenous Seeds and Tunisian Food Security, The Tahrir Institute for Middle East Policy, 2023.

Altieri, M.A. "Agroecology: The Science of Natural Resource Management for Poor Farmers in Marginal Environments", *Agriculture, Ecosystems & Environment* 93, no. 1-3 (2002).

Ameur, F., H. Amichi and C. Leauthaud. "Agroecology in North African Irrigated Plains? Mapping Promising Practices and Characterizing Farmers' Underlying Logics", *Regional Environmental Change* 20, no. 4 (2020).

Ben Abdelmalek, M. and I. Nouiri. "Study of Trends and Mapping of Drought Events in Tunisia and their Impacts on Agricultural Production", *The Science of the Total Environment* 734 (2020).

Ben Kahla, K., S. Makhlouf and A. Souissi. Revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2017.

Ben Nasr, J., H. Chaar, F. Bouchiba and L. Zaibet. "Assessing and Building Climate Change Resilience of Farming Systems in Tunisian Semi-Arid Areas", Environmental Science and Pollution Research International 28, no. 34 (2021).

Ben Youssef, A. Climate Change: A Growing Threat to Sustainable Development in Tunisia, The Economic Research Forum (ERF), 2024.

Boudiche, S., M. Ameur, Z. Rached and R. Khaldi. "Enhancing Quality-Driven Food Consumption Policies in Tunisia", *New Medit* 21, no. 4 (2022).

Chebil, A., A. Frija, M. Makhlouf, C. Thabet and S. Jebari. "Effects of Water Scarcity on the Performances of the Agricultural Sector and Adaptation Strategies in Tunisia", IntechOpen, 2019.

Economic Brief, Distortions to Agricultural Policy Incentives in Tunisia, African Development Bank Group, 2012.

Elloumi, M. Tunisie: agriculture le développement compromis, Editions Nirvana, 2018.

Gana, A. "The rural and Agricultural Roots of the Tunisian Revolution: When Food Security Matters", *International Journal of Sociology of Agriculture and Food* 19, no. 2 (2012).

Gana, A. "Processes of Liberalization and Family Farm Restructuring in Tunisia", in Farming and Rural Systems Research and Extension – Local identities and globalization, Agenzia Regionale per lo Sviluppo e l'Innovazione nel settore Agricolo e forestale, 2002.

Gharbi, I. and Elloumi M. "L'agriculture irriguée en Tunisie: politiques hydrauliques et politiques de régulation foncière", *Cahiers Agricultures* 32 (2023).

Jouili, M. Ajustement structurel, mondialisation et agriculture familiale en Tunisie, Thèse de doctorat en économie, Université De Montpellier 1, Montpellier, 2008.

Jouili, M. Olive "Oil and Water: Moving Towards Sustainable Agricultural Trade Between the EU and Tunisia", in *Examining Agricultural Trade Between the EU and North Africa in Times of Crisis*. Issue Brief n°1, Transnational Institution, 2023.

Jouili, M. and Elloumi M. "Extraversion versus développement agricole autocentré: Le cas des pays du Maghreb",

Canadian Journal of Development Studies / Revue Canadienne d'études Du Développement 44, no. 3 (2022).

Omar, N. Securing Tunisia's Constitutional Right to Water: Policy Solutions, Carnegie Endowment for International Peace, 2025.

Radl, Sascha. "Structural Adjustment in Tunisia: The Crisis of Neoliberalism and the 'Gafsa Riots' of 2008", In Gisela Baumgratz, Khaled Chaabane, Werner Ruf, and Wilfried Telkämper, The Impact of the European Union's Neoliberal Agenda on the North African Countries, Peter Lang, 2017.

Thabet, C., R. Zouhair, and A. Chebil. "Improving Agricultural Policies to Enhance Food Security in Tunisia: A retrospective and Prospective Analysis", *New Medit* 3 (2024).

Wezel, A., S. Bellon, T. Doré, C. Francis, D. Vallod, and C. David. "Agroecology as a Science, a Movement and a Practice: A Review", *Agronomy for Sustainable Development* 29, no. 4 (2009).

مؤسسة فريدريش إيبرت. *مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية. غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا*. 2019.

هيثم قاسمي. «*قراءة نقدية للتجربة التعاضدية في تونس*» انحياز. 14 أيار/مايو 2023.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس